الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: الاقتصاد النقدي والمالي

مطبوعة علمية في مقياس

الاقتصاد البنكي المعمق

من إعداد الأستاذ:د. قداري أحمد

السنة الجامعية: 2024-2025

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحور الأول :مقدمة في الاقتصاد البنكي..... 7

1. تعريف الاقتصاد البنكي وأهميته 8
2. نشأة وتطور الأنظمة المصرفية 9
3. دور القطاع البنكي في النمو الاقتصادي 10
4. محددات الأداء البنكي 11

المحور الثاني الإطار النظري للبنوك التجارية 12

1- نشأة البنوك التجارية 13

2-تعريف البنوك التجارية 14

3- خصائص البنوك التجارية 15

4- أنواع البنوك التجارية 16

5- وظائف البنوك التجارية 18

6-موارد واستخدامات البنك التجاري 18

المحور الثالث التحرير المالي..... 24

1- مفهوم التحرير المالي 25

2- إجراءات التحرير المصرفي 27

3- مبررات وأهداف التحرير المالي 28

4- شروط نجاح التحرير المصرفي 29

5- مبادئ التحرير المصرفي: تحتاج عملية التحرير المصرفي على مبدأين: 31

6- تجارب عالمية مختصرة في التحرير المالي 31

7- انعكاسات التحرير المالي على الاستقرار الاقتصادي 32

المحور الرابع: البنوك الشاملة..... 34

1- تعريف وأهمية البنوك الشاملة 35

2- مفهوم البنوك الشاملة 36

3- مقارنة بين البنوك الشاملة والمتخصصة 37

4- مزايا وعيوب البنوك الشاملة 38

5- النظريات المفسرة لأداء البنوك 38

6- خصائص البنوك الشاملة 39

7- وظائف البنوك الشاملة 40

فهرس المحتويات

8- كيفية التحول نحو البنوك الشاملة 41

.المحور الخامس: الاندماج البنكي..... 43

1. مفهوم الاندماج البنكي وأسباب نشأته 44
2. أشكال الاندماج البنكي 46
3. نظريات الاندماج 47
4. خصائص الاندماج المصرفي 49
5. أهمية الاندماج المصرفي 50
6. شروط الاندماج المصرفي 50
7. مراحل الاندماج المصرفي 51
8. تأثير الاندماج البنكي على التنافسية والاستقرار المالي 53
9. تجارب اندماج البنوك عالميًا 54

المحور السادس : خوصصة البنوك..... 56

1. مفهوم خوصصة البنوك 57
2. دوافع الخوصصة في القطاع المصرفي 58
3. آثار الخوصصة على الأداء المصرفي 59
4. تجارب دولية في خوصصة البنوك 60

المحور السابع :مقررات لجنة بازل..... 61

1. نظرة عامة على لجنة بازل ..... 62 .....
2. لمحة تاريخية حول لجنة بازل للرقابة الدولية 63
3. الأهداف الرئيسية للجنة بازل 66
4. بازل1 ،2 ،3 66
5. تأثير مقررات بازل على إدارة المخاطر والاستقرار المالي 67
6. تحديات تطبيق مقررات بازل في الدول النامية 68

المحور الثامن :حوكمة البنوك..... 70

1. مفهوم وأهمية حوكمة البنوك 72
2. اهميه الحوكمة الجيدة في البنوك 73
3. محددات الحوكمة في القطاع البنكي 74
4. الاطار العام لمبادئ الحوكمة البنوك الصادره عن لجنه بازل..... 76

فهرس المحتويات

5. آليات حوكمة البنوك 79
6. حوكمة البنوك في ظل الأزمات المالية 80
7. الرقابه البنكية لمقررات اتفاقيه بازل 2 83
8. حوكمة البنوك في ظل الأزمات المالية 84

المحور التاسع :نظم المعلومات المصرفية..... 86

1. أهمية نظم المعلومات المصرفية 87
2. دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في البنوك 88
3. الأمن السيبراني في البنوك 89

المحور العاشر :الصيرفة والبنوك الإلكترونية 90

1. مفهوم البنوك الإلكترونية 91
2. التطورات الحديثة في الخدمات المصرفية الرقمية 92
3. التحديات والمخاطر في الصيرفة الإلكترونية 93

المحور الحادي عشر :الشمول المالي..... 94

1. دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية 95
2. التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي 96
3. دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي 97

المحور الحادي عشر :الأزمات المالية والاستقرار المالي.....

1. أسباب الأزمات المالية 99
2. دور البنوك في تعزيز الاستقرار المالي 100
3. سياسات الحد من الأزمات المالية 101

الخاتمة والتوصيات..... 103

قائمة المراجع..... 105

مقدمة

تهدف هذه المطبوعة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الجوهرية في الاقتصاد البنكي المعمق، بدءًا من الدور المركزي الذي تلعبه البنوك في دعم النشاط الاقتصادي، وصولًا إلى التحديات والفرص التي يطرحها الانفتاح المالي والعولمة المصرفية .سنحاول تقديم إطار نظري متكامل، مدعوم بأمثلة وتطبيقات في الواقع المصرفي العالمي.

المحور الأول

مقدمة في الاقتصاد البنكي

1- تعريف الاقتصاد البنكي وأهميته

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- نشأة وتطور الأنظمة المصرفية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

3- دور القطاع البنكي في النمو الاقتصادي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

4- محددات الأداء البنكي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور الثاني الإطار النظري

للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية محرك أساسية من أجل تطوير الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال العمل على تقديم خدمات مالية يصعب الاستغناء عنها في إطار الوظائف التي تقوم بها، وذلك من خلال تقديم القروض اللازمة للأفراد والمؤسسات، حيث تساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

1- نشأة البنوك التجارية

يعود ظهور البنوك التجارية إلى تطور الصيارفة، حيث كان التجار يعمدون على حفظ نقودهم لدى التجار، وهذا خوفا من السرقة في مقابل أن يحصل المودع على شهادة إيداع تشمل مقدار الوديعة، ومع الوقت بات قبول لتلك الشهادات يكون من طرف الأطراف الدائنة والمدينة والتي مهدت لظهور الشيك، ومن هنا ظهرت لدى البنوك إمكانية خلق التزامات على نفسها عن طريق الإقراض والحصول على الفوائد.

ومن هنا تعرضت البنوك التجارية إلى التحول وهذا من مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والمستثمرين إلى مؤسسات مالية تملك القدرة على التأثير في عرض النقود.

ومع مطلع القرن الثامن عشر بدأ ازدياد في عدد البنوك، حيث كان أغلبها تحت ملكية الأفراد والعائلات، وكانت قواعد قانونية تفرض حماية المودعين، بحيث يمكن العودة إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة الإفلاس، وهذه القوانين ساهمت في إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة، حيث يعود الفضل في ذلك لانتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا مما دعى إلى نمو الشركات وكبر حجما، إذ برزت الحاجة إلى ضرورة ظهور بنوك كبيرة الحجم تمكن من القيام بتسوية معاملات هذه الشركات، ومن خلال ذلك تم إنشاء عدد من البنوك التي توسعت نشاطاتها فيما بعد وأقيمت فروع لها في كل مكان.

2-تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها المكان الذي تتجمع فيه الأموال بين الأفراد والهيئات التي يعاد استثمارها فيما بعد، وهذا بهدف الحصول على عائد أكبر من تكاليف جمع هذه الأموال تختص البنوك التجارية بأنها تقوم بعمليات التمويل الداخلي والخارجي بغرض تحقيق عائد ملائم.

يمكن تعريف البنوك التجارية أيضا على أنها مؤسسات ائتمانية غير مختصة في مجال معين سواء كان زراعيا، صناعيا، أو عقاريا، حيث تقوم تتلقى الودائع القابلة للسحب عند الطلب القصير الأجل إلى مختلف الاقتصاديات[1].

كما تعرف أيضا على أنها مؤسسة أو شركة مساهمة الغرض من تكوينها هو التعامل بالنقود والائتمان، إذ يختص المصرف بحفظ النقود، والعمل على حشد موارد المجتمع من أموال وسد حاجيات البلد عبر مختلف طرق الائتمان، والعمل على إنشاء وسائط الدفع المتداولة بين الناس[2].

كما يطلق عليها بأنها بنوك الودائع، حيث اكتسبت ثقة كبيرة لما تقوم بها من الالتزام والوفاء، وباتت تتمتع بقبول عام من قبل الأفراد، حيث تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، إذ تشمل قاعدة النظام المصرفي، وهي تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد، وتلتزم بدفعها عند الطلب، أو من خلال موعد يكون متفق عليه[3].

[1]- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 58.

[2]- يخرز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 02.

[3]- أسامة محمد الفولي، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، ص 169.

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، حيث أنه من بين ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهي قبول الودائع وتقديم القروض للأفراد والمؤسسات[1].

3- **خصائص البنوك التجارية**:

تتميز خصائص البنوك التجارية فيما يلي[2]:

- تظهر أهمية البنوك التجارية في كونها العامل الأساسي والمهم للنظام المصرفي، وهذا من خلال التأثير على العرض الكلي للنقود، حيث أنها تعمل على خلق النقود، بالإضافة إلى قبول ودائع الأفراد.
- تعتبر البنوك التجارية في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي والذي يقوم بالرقابة من جانب واحد، حيث يهدف إلى التحكم في نشاط البنوك على حسب طبيعة اقتصاد الدولة.
- تعد البنوك التجارية على أنها مؤسسات رأسمالية، الهدف الرئيسي منها هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة ممكنة وهذا من خلقها لنقود الودائع وتقديم خدمات مصرفية وبهذا تساهم في تفعيل السياسة الاقتصادية.
- البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتعامل بالأموال أخذا وعطاءا، حيث أنها تأخذ الأموال من الأفراد في شكل ودائع وتقدمها في شكل قروض.

[1]- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية –البورصات والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 214.

[2]- رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2009، ص ص 22-24.

– يعد تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية وغير تجارية لا يعود بصفة جوهرية إلى عامل التخصص، حيث يعود لعوامل لها علاقة بالتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية، والفرق بينهما يتمثل في مقدرة البنوك التجارية لوحدها على خلق النقود واستخدام وسائل الدفع، وهذا ما يمكن أن تختص به البنوك التجارية عن غيرها من الوسطاء الماليين في سوق النقد.

4- أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى مجموعة من الأنواع[1]:

أ- البنوك ذات الفروع: هي مؤسسات غالبا ما تشكل من شركات المساهمة، ولها فروع في مختلف أنحاء البلاد، حيث يكلف كل فرع بإدارة شؤونه، حيث أن الأمر لا يرجع إلى المركز الرئيسي للبنك، إلا ما تعلق الأمر بالأمور المهمة، خاصة فيما يتمثل بالمسائل الإدارية المركزية، وتعمل سياسات الأفراد في هذه البنوك من خلال التمييز بين آجال القروض، حيث أنها تمنح قروض قصيرة الأجل تتحدد فترة استحقاقها من ستة أشهر إلى سنة.

ب- بنوك السلاسل: ظهرت بنوك السلاسل مع كبر حجم البنوك التجارية وتطور الأعمال التي تمولها بغية تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهي تتشكل في عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، حيث أنه يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى تحديد السياسات العامة التي تشرف عليها كافة وحدات السلسلة.

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرة، 2005، ص ص 17-19.

ت- بنوك المجموعات: وهي تسمية بالشركات القابضة، والتي تشرف على إنشاء العديد من البنوك، حيث تمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها، ويوصف هذا النوع من البنوك بكونه ذو طابع احتكاري، وبالتالي فهو يتضمن على مجموعة من المساوئ:

- تحقيق عمليات الاحتكار البنكي مما يشكل مجموعة من التهديدات.
- فقدان السيطرة محليا على الفروع، وهذا من حيث اتخاذ القرارات.
- يؤدي ذلك إلى تعقيد السيطرة الحكومية خاصة على البنوك مما يتطلب تشريع قوانين جديدة.

ث- البنوك الفردية: وهي عبارة عن منشأة صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات لأشخاص، حيث تتميز عن باقي أنواع البنوك من حيث أنه يقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق التجارية المخصومة، الأوراق المالية، وغيرها من الأصول القابلة للتحويل إلى سيولة في وقت وجيز، ويعود ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف مواردها في قروض متوسطة وطويلة الأجل، وذلك لأن مواردها صغيرة الحجم، حيث تشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الصنف من البنوك، حيث يعود ذلك إلى:[1]

- يمكن هذا النوع من مجابهة الضغوط التنافسية التي قد تصادفه ضمن البيئة البنكية والمالية.
- يختص هذا النوع من البنوك باستقرار صافي الأرباح المحققة بالمقارنة مع البنك ذو الفرع الواحد.

[1]- فلاح حسن الحسين، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، بيروت، ط2، 2003، ص 18.

- تساعد على إدخال الآليات الحديثة وإمكانية تحقيق التناسق في اتخاذ القرارات.

5- وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف من بينها[1]:

- قبول الودائع ووضعها في حسابات أصحابها.
- تشرف البنوك التجارية على تسيير وسائل الدفع.
- تعمل البنوك التجارية على منح قروض قصيرة الأجل.
- يقوم البنك التجاري بعملية الإقراض، وحيث عندما يقوم بهذه العملية ينبغي له أن يحوز على نقود سائلة بالكم الضروري، والهدف من ذلك هو تأمين التحول من نقود الودائع والنقود القانونية.
- التعامل بالاعتمادات المستندية، حيث يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بموجبها تتم عملية تسوية الالتزامات بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة إلى حساب المصدر في الخارج.

6-موارد واستخدامات البنك التجاري

تحتوي ميزانية البنك التجاري على عنصرين أساسيين:

أ- الموارد: وهي عبارة عن المبالغ التي يمكن للبنك أن يوظفها.

ب-الخصوم: وهي عبارة عن المبالغ التي يستلزم على البنك تسديدها للآخرين.

[1]- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، لبنان، 1993، ص 194.

من خلال ذلك يمكن اعتبار أن ميزانية البنك التجاري على أنها وثيقة تتوفر على مختلف الحقوق أو بنود القيم التي يمتلكها المشروع، وتسمى تلك الحقوق بالأصول، وكذلك مختلف الديون أو بنود القيم التي يلتزم هذا المشروع في مجابهة الغير وفي مجابهة مالكيه، وتسمى الديون بالخصوم، ومن خلال ذلك أيضا فهو بيان بفصل أصول والتزامات البنك التجاري خلال فترة زمنية معينة، بغرض بيان المركز المالي للبنك التجاري ، حيث أن جانب الالتزامات يبين موارد البنك المتعددة بينما الأصول تبين استخدامات البنك لتلك الموارد.

أ- موارد البنك التجاري: وهي عبارة عن التزامات البنك للغير وهي موارد البنك، حيث تتمثل فيما يلي[1]:

- الودائع: تعتبر من أهم مصادر أموال البنك التجاري، حيث تتشكل من ما يلي:

- ودائع جارية: يطلق عليها بالودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن إتفاق بين البنك والزبون يقوم هذا الأخير بموجبه بإيداع مبلغ من النقود لدى البنك على أن تكون له الأحقية في سحبه وقت ما شاء ودون إخطار سابق، تختص الودائع الجارية بحركتها الكبيرة وزيادة ونقصانا.

- ودائع التوفير: وهي التي تمثل اتفاق بين البنوك والزبون، حيث يقوم الزبون بإيداع مبلغ من النقود لدى البنك مقابل الحصول على فائدة، حيث يكون الحق للزبون في سحب وديعته في أي وقت شاء ودون إخطار مسبق، حيث يتوفر صاحب الوديعة على دفتر تتم فيه تدوين المبالغ المودعة والمسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد.

[1]- توفيق بن الشيخ، محاضرات في الاقتصاد المعرفي المعمق، جامعة لاهاي، 1945، ص 12.

– الودائع لأجل: وهي اتفاق بين البنوك والزبون، حيث يقوم هذا الأخير بإيداع مبلغ من النقود لدى البنك، حيث لا يمكن في كل حال من الأحوال سحبه كاملا أو جزء منه قبل تاريخ الاستحقاق على أن يحصل مقابل ذلك على فائدة، حيث أنه يشترط في الودائع ألا يقل المبلغ المودع على قدر معين.

ب- رأس المال المدفوع: وهي عبارة عن المبالغ التي يدفعها المؤسسون أصحاب البنك أو ثمن الأسهم إذا كان عبارة عن شركة مساهمة، حيث يخصص لشراء مقر إدارة أو الآلات التجهيزات والفروع المصرفية، وهذا من أجل أن يباشر البنك أعماله، ومن هنا فإن رأس المال لا يخصص للإقراض، وإنما من أجل تجهيز العمل واستقبال الزبائن[1].

ج- الاحتياطات: وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها البنك من إرباحه السنوية السابقة، حيث تتراكم في صورة احتياطات لتصبح بمثابة ضمانات للمودعين والدائنين الآخرين، حيث تتشكل الاحتياطات من نوعين:

– احتياطي قانوني: حيث يشكل بحكم القانون والذي يتصدره البنك المركزي.

– الاحتياطي الخاص والذي يكون البنك بموجبه مختارا بتكونه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة البنك.

د- الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح التي تتخذ إدارة البنك من خلالها باحتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده.

[1]- سحنون خالد، مطبوعة بيداغوجية في مادة مدخل إلى إدارة البنوك موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022-2023، ص 11.

هـ الأموال المقترضة: يعود البنك إلى الاقتراض، ولعل من أهم المصادر التي يلجأ إليها البنك هي سوق رأس المال البنوك التجارية، البنك المركزي.

- الإقراض من سوق رأس المال: يعرف هذا النوع من الإشراف على أنه طويل الأجل قد يلجأ إليه البنك من أجل تدعيم رأسماله، حيث أن الاقتراض من سوق رأسمال لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، إذ أن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الإقراض، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه.
- الإشراف من البنوك التجارية: حيث يعد هذا الإقراض قصير الأجل، حيث يأخذ صورا منها اقراض الاحتياطي الفائض واقراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء.
- إقراض من البنك المركزي: يعد هذا اقتراضا قصير أجل، غير أنه غالبا ما تتردد البنوك إلى هذا المصدر، وهذا لاعتبار عدم رضا البنك المركزي على البنوك التي تتردد إليه بغرض الاقتراض.

ب- استخدامات البنك التجاري:

- الأصول: Assets: تقوم البنوك باستثمار مواردها بأشكال عديدة قد تختلف من بنك إلى آخر لاعتبار أن الظروف الاقتصادية للدولة تلعب دورا مهما في تحديد الطرق المناسبة من أجل توظيف الموارد المصرفية واستثمارها، تشمل أصول بنك على ما يلي:

- الأصول السائلة: تعرف مصرفيا بخط الدفاع الأول، وهي نسبة قليلة من الودائع، حيث أنها لا تتجاوز 25% لاعتبار أن زيادة طلبات السحب من الودائع، قد تضع البنك في أزمة

ولهذا فينبغي عل البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لمجابهة الظروف الغير العادية، وتنقسم هذه الأصول ما يلي[1]:

- نقود بخزانة البنك: وهي المبالغ التي يمتلكها البنك التجاري من أوراق نقدية محلية وأجنبية والتي يقوم البنك بالاحتفاظ بها لمجابهة سحوبات الودائع.

– ودائع لدى البنك التجاري: والتي قد تكون على شكل ودائع جارية أو ودائع لاجل وتحصل على فائدة مقابل هذه الودائع ،اما الودائع لدى البنوك المراسلة فتكون بالعملات الأجنبية.

- موجودات عالية السيولة: حيث يكون الهدف الأساسي من الاحتفاظ بهذا النوع من الموجودات هو تحقيق الأرباح، حيث يتم استخدامها بغرض مجابهة طلبات الدائنين وهي بدورها تعد خط الدفاع الثاني لسهولة تحويلها إلى نقد بشكل سريع، وتنقسم إلى ما يلي:

– قروض قابلة للاستدعاء: هي القروض قبالة للسداد خلال 24 ساعة.

– أذونات الخزانة: حيث تقوم الحكومة في حالة وجود عجز في الميزانية وتحتاج إلى نقد، حيث يكون المكتتب الأساسي في هذه الشهادات البنوك التجارية لاعتبار أنها وحد أدوات الاستثمار القابلة للتسييل عند الحاجة.

– الأوراق التجارية: تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في خصم الأوراق التجارية لعملائها، حيث يعمل البنك بتسديد قيمة الورقة التجارية المقدمة له قبل تاريخ

[1]- بشير فريد، الأمين عبد الوهاب، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مركز المعرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية، 2008، ص 01.

الاستحقاق بأقل من القيمة الاسمية، حيث أن الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية يمثل عائد البنك.

- القروض والتسهيلات الائتمانية: معظم موارد البنك تتجه نحو القروض، حيث تعتبر القروض من أكثر أصول البنك تحقيقا للأرباح.
- الأوراق المالية: تشمل السندات الحكومية، أذونات الخزانة، حيث أنه يمكن خصمها بشكل سهل لدى البنك المركزي.

- الموجودات أقل سيولة: الهدف الرئيسي من الاستثمار في مثل هذه الأنواع هو تحقيق الربح، ومن هنا يأتي هدف السيولة، ولعل من أهم أقسام هذه الموجودات نجد القروض طويلة الأجل، والأوراق المالية لأجل، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل، إذ بات هذا النوع من السندات يتميز بسيولة عالية.

المحور الثالث

التحرير المالي

يقع التحرير المصرفي من خلال التطورات الاقتصادية العالمية الحاصلة والتي تقوم على التحرر من كل القيود والتي يمكنها أن تقف حاجزا أمام النشاط المصرفي على المستويين المحلي والدولي، حيث بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة والتي خلصت إلى توسيع أنشطة البنوك وتحويلها لتتوسع إلى العديد من الدول النامية خاصة الدول التي انتقلت اقتصاديتها إلى اقتصاد السوق، كما ساهمت كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالعمل على الإسراع في عملية التحرير المصرفي وهذا من خلال البرامج التي يتم اقتراحها على الدول ضمن ما يسمى بالإصلاح الهيكلي

1- مفهوم التحرير المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل

مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يمكن تعريف التحرير المصرفي على أنه مجموعة من الإجراءات التي من سماتها أن تخفض القيود المفروضة على القطاع المصرفي، كذلك يشتمل التحرير المصرفي على إجراءات التي من شأنها أن تسعى على تطور الأسواق المالية وكذا تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية.

تعمل سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تذليل القيود من كافة العراقيل الإدارية، وهذا من خلال تحرير معدلات الفائدة، وعدم وضع حدود لها مما يدفع إلى زيادة الاستثمارات، والحد م ن الصعوبات التي تضبط الأسواق.

على الرغم من النجاحات التي حققتها سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة غير أنها تتضمن صعوبات في تطبيقها في الدول النامية، حيث تعود هذه الصعوبات إلى هشاشة اقتصاداتها وهذا نتيجة تطبيق برامج التنمية لتصبح تحت تصرف صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذا من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، هذه الظروف أدت لترفض تطبيق سياسة التحرير المصرفي لتضمنها آثار سلبية على الاقتصاد، غير أنه يمكن تطبيق هذه السياسة لكن متخذين بذلك

الحيطة والحذر، مع التدرج في تطبيقها وكذا وضع الرقابة الحذرة على البنوك من طرف البنك المركزي.

فالأهم هو إدارة سياسة التحرير المصرفي إدارة ناجحة والعمل على التمسك بالشروط التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

2- إجراءات التحرير المصرفي:

تختلف أساليب التحرير المصرفي من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الأهداف التي تحددها السياسة العامة، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى تحسين السياسة النقدية، أو إلى تشجيع المنافسة في القطاع المالي، يمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي[2]:

- زيادة استقلالية المؤسسات المالية.
- العمل على إلغاء القيود على سعر الفائدة، وهذا بتوسيع مدى تحكها والعمل على إزالة السقوف المفروضة.
- العمل على تقليل تدخل الدولة في منح الائتمان وتخفيض القيود المباشرة عليها.
- العمل على إلغاء القيود الإدارية التي تطبق على مجموعة من البنوك مثل الاحتياطي القانوني.
- إعادة تكوين رأسمال المصرف.
- العمل على تقليل الحواجز أمام الدخول إلى السوق، والخروج منها.

[1]- جليس رفيع، دور التحرر المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ص 33.

[2]- محمد أمين بربري، محمد طرشي، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008، ص 320.

– العمل على تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.

3- مبررات وأهداف التحرير المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل

مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

4- شروط نجاح التحرير المصرفي

من أجل إنجاح التحرير المصرفي يستلزم توفر مجموعة من الشروط وهي كالآي:

. توافر المعلومات والتنسيق بينها: تتمثل تلك المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين وكذا معلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي يمكنها أن تساهم في تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع، يتمثل في التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، إذ يرى دعاة التحرير المصرفي أن المشروعات التي توجد فيها أكثر مخاطرة من خلال زيادة معدل الفائدة هي نفسها المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة وكذا رفع تكلفة الحصول على المعلومات.

وعلى هذا الأساس يعتقد الرافضون لسياسة التحرير المصرفي أنه من الضروري أن تتدخل الحكومة لإرغام الجهات المعنية على توفير المعلومات، وهذا من خلال إصدار الودائع أو فرض الضرائب[1].

. توفير الاستقرار الاقتصادي العام: من بين أهم المؤشرات التي تضمن الاستقرار العام هو وجود معدل تضخم منخفض، وهذا الاعتبار أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي مساهما في ذلك في إضعاف النظام المصرفي، وبالتالي التأثير على التحرير المصرفي بغية الوصول إلى الاستقرار

[1]- محمد أمين بربري، محمد كرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

الاقتصادي العام ينبغي اتخاذ إجراءات وقائية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المصرفي.

أ- الإجراءات الوقائية: هي إجراءات يتم اتخاذها قبل وقوع الأزمات المصرفية، وهذا من خلال تصميم هياكل قانونية من أجل الحد من المخاطر المالية وحماية الموعدين، حيث تصاحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي.

ب- إجراءات علاجية: وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها بعد حدوث الأزمات المالية، وهي عبارة عن تأمين على الودائع، حيث تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية من أجل حماية حقوق المودعين، كما يمكن للبنك المركزي أن يتدخل عن طريق الإقراض من أجل توفير السيولة النقدية، وتتم الإجراءات العلاجية حينما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة تكلك تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا.

. الإشراف الحذر على الأسواق المالية: يخص التدخل الحكومي إنجاح سياسة التحرير المصرفي، حيث تحدد الوكالات الإشرافية والمشرفون أدوار كل من المدير ومدراء الأعمال من أجل ضمان الشفافية وتحليل المخاطر المحتملة.

بهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية إلى مكافحة التسيب عن طريق المهام بمواجهة المخاطر، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالظروف المالية والهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسات المالية.

5- مبادئ التحرير المصرفي: تحتاج عملية التحرير المصرفي على مبدأين:

- العمل على تحديد سعر الفائدة في السوق من خلال الالتقاء بين عارضي وطالبي الأموال للاستثمار من خلال الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري.
- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفي وذلك من خلال التوظيف بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة.

6- تجارب عالمية مختصرة في التحرير المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

7- انعكاسات التحرير المالي على الاستقرار الاقتصادي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور الرابع

البنوك الشاملة

1- تعريف وأهمية البنوك الشاملة

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- مفهوم البنوك الشاملة:

تعرف البنوك الشاملة على أنها البنوك التي تعمل على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية، حيث تجمع بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ،إذ أن هذه البنوك نقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي، حيث تساهم في تحقيق التطوير الشامل والموازن للاقتصاد مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة وأيضا أوجه النشاط المالي والاقتصادي للمجتمع[1].

تعرف أيضا على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى نحنو تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط في عدة مجالات حيث تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة التي يمكن أن تستند إلى رصيد معرفي بحيث أنها لجمع بين الوظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، حيث أنها تقوم بأعمال كل البنوك[2].

كما يعرف البنك الشامل على أنه ذلك البنك الذي يسهل على موارده من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها، حيث يقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا ناهيك عن تقسيمه للخدمات المصرفية وأيضا الخدمات التي ترتكز على وجود رصيد[3].

كما يعرف البنك الشامل أيضا على أنه ذلك البنك الذي يرتكز على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقوم بتقديمها، وهذا من خلال تنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار من

[1]- النشرة الدورية لبنك مصر السنة الثالثة، العدد الأول 2000، ص 102.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 52.

[3]- محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 43.

مختلف القطاعات حيث يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة في آن واحد.

3- مقارنة بين البنوك الشاملة والمتخصصة

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل

مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

4- مزايا وعيوب البنوك الشاملة

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

5- النظريات المفسرة لأداء البنوك:

- **نظرية القروض التجارية:** حيث تعتمد هذه النظرية على فكر أدم سميت، حيث أن المصرف التجاري يجب أن يقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط وهي تلك لا تزيد مدتها عن عام، كما يمكن أن يحافظ على السيولة ويتعامل بالأوراق التجارية في مجال الأنشطة التجارية التي هي بطبيعتها متكررة وقصيرة الأجل.

- **نظرية التبديل:** تعود هذه النظرية إلى القول أن مركز البنك التجاري ينعم بالاستقرار إذا استطاع أن يحافظ على السيولة لديه من خلال ما يعرف بتحويل أو تبديل ما لديه من الأوراق المالية أو إعادة خصم الأوراق التجارية، ومن هنا فإن هذه النظرية ترى أن البنك التجاري لا يجب أن يفرط في توظيف الأصول لديه من خلال التوسيع في الإقراض وأيضا الاستثمارات في السوق المفتوحة دعم وتنويع محفظة أوراقه المالية.

- **نظرية الدخل المتوقع:** تركز هذه النظرية على أنه ينبغي التركيز عند ممارسة البنك لنشاطه على الدخل المتوقع منه، وبالتالي ينبغي أن تذهب قروض البنك إلى المجالات ذات الدخل المتوقع المرتفع والتي نتوقع نجاح مشروعاتها، وعليه فإن هذه النظرية ترى أن البنوك تستطيع أن تدخل في مجال القروض طويلة الأجل، وأن نمنحها للمشروعات الاستثمارية ورجال الأعمال والقروض العقارية، وذلك المتخصصة لمواجهة الاستهلاك.

- **نظرية إدارة الخصوم:** ترتكز هذه النظرية إلى أن البنك التجاري يعتمد في نشاطه على أصوله من حيث الحجم والهيكل وكذلك على حجم وهيكل الخصوم المتوفرة لديه، وذلك رغبة في توفير السيولة لمجابهة حاجات المودعين إلى المال والسيولة وكذلك من أجل تلبية حاجات طالبي الاقتراض والذين تشكل قروضهم المصدر الأساسي للأرباح التي تحصل عليها البنوك[1].

6- خصائص البنوك الشاملة:

من أهم الصفات التي تتميز بها هذه البنوك نجد:

1 - التنوع مقابل التقيد.

2 - الشمول مقابل التخصص المحدود.

3 - الابتكار مقابل التقليد.

4 - التكامل والتواصل مقابل الانحصار.

[1]- صلاح أبو النسر، دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات، ص 12-13.

7- وظائف البنوك الشاملة:

ترتكز البنوك الشاملة على مجموعة من الوظائف:

- **الأسناد:** وهي وظيفة تحمل في طياتها قدرا من المخاطرة في شراء الأوراق المالية (الأسهم) المصدرة حديثا في الشركات المصدرة لها وبيعها على حساب مخاطرة بنك الاستثمار ،حيث أنها الشركة المصدرة للأسهم تؤمن بالحصول على المال المطلوب فورا ويتحمل بدلا منها مخاطرة التسويق في السوق المالية.

-: التنويع في النشاط المالي والاستثماري والدمج بين محفظتي الإقراض والاستثمار المباشر للمصرف الشامل مع تقديم القروض المصرفية الوسطاء والمتعاملين في السوق المالية مع نسبة القروض وطرحها في شكل سندات واسهم مباشرة للشركة المراد منحها القروض المصرفية عن طريق طرح أسهمها و سنداتها في السوق المصرفية مباشرة تحت رعاية البنك الشامل عن طريق طرح أسهمها وسنداتها في السوق المصرفية مباشرة بإشراف ورعاية البنك الشامل، والذي يمكن أن يوزع استثماراته مما يخدم المجتمع ككل ولا يركز قطاعيا مثل البنوك المتخصصة، والتي لا تستطيع أن تنوع من نشاطها مما يؤدي إلى التركيز في مجال معين قد لا يحتاجه المجتمع ككل حديث يأتي أهمية دور البنك الشامل وهذا عكس المصارف المتخصصة.

- تقديم القروض والائتمان من أجل تدعيم القدرات الإنتاجية وإتاحة العديد من فرص العمل الجديدة، حيث تساهم هذه القروض التي يقوم البنك الشامل بتقديمها من أجل تدعيم القدرات الإنتاجية والتسويقية، وتحسين المواقف المالية للشركات مما يمكن الإدارات من زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.

- تكوين المحافظ المالية الاستثمارية للغير، وهذا نتيجة لما يتمتع به البنك الشامل من خبرات ومواكبته للتطورات التي يمكن أن تحصل في السوق المالية، وكذا قدرته على تشخيص أهداف المحفظة الاستثمارية التي يرغب فيها المستثمرين مع الأخذ بالاعتبار على المحافظة على أموال المستثمرين بعيدا عن مخاطر السوق وتقلبات البورصة.

8- كيفية التحول نحو البنوك الشاملة:

من أجل الوصول إلى البنوك الشاملة فينبغي أن تتوفر مجموعة من المتطلبات الكفيلة لتحقيق هذا التحول حيث ينبغي الأخذ بعين الاعتبار.

1- ضرورة الاهتمام بالجانب التنظيمي والإداري من خلال تطوير الخبرات الفنية لاعتبار أنها الأساس في هذه النشاطات.

2- تنوع صور المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك من خلال دخولها إلى أنشطة مستحدثة لم يتم التعامل فيها من قبل.

3- ضرورة تغير مفاهيم الرقابة التي يطبقها البنك المركزي من خلال فعالية دوره في دعم هذه البنوك في حالة تعرضها للمخاطرة أي ينبغي أن يكون ما يلي:[1]

- دعم ومساندة في حالة التعرض للمخاطر.
- تعاون ورقابة مستمرة.

من أجل تحقيق التحول نحو البنوك الشاملة يمكن إتباع مجموعة من المناهج أهمها:

[1]- صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2003، ص 79.

المنهج الأول:

العمل على تحويل بنك قائم إلى بنك شامل وهذا المنهج يعد الأسهل والأفضل حيث يستلزم في هذه الحالة توفر الشروط الآتية:

- ينبغي أن يكون البنك كبير الحجم مهيأ للنمو والتوسع.
- يستلزم أن تكون لدى هذا البنك كوادر بشرية تملك قدرا عاليا من الكفاءة.
- أن تكون لديه مجموعة من البنوك المرتبطة ببعضها البعض مستخدمين في ذلك التقنيات التكنولوجية في الإدارة.
- يستلزم أن يكون بنكا يملك المعايير العالمية في الأداء.
- أن يكون ذلك بالتدرج انطلاقا من استحداث الخدمات والأنشطة المتطورة تم في بعد الدخول إلى المجالات الاستثمارية الحديثة وهذا وفقا لبرامج وخطط موضوعه.

المنهج الثاني:

العمل على إسناد بنك جديد تتوافر فيه كل هذه الشروط على الرغم من أن ذلك يعد من الصعب تجسيده عمليا.

المحور الخامس

الاندماج البنكي

1- مفهوم الاندماج البنكي وأسباب نشأته

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يعرف الاندماج المصرفي على أنه قيام بتكيف أو أكثر بالاتحاد والتحالف من أجل تشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما ليساهم ذلك في تعظيم العائد والمردود، وكذلك تمكين هذا الكيان من القدرة على مواجهة المخاطر مع قدرة أكبر على توجيه هذا السوق من أجل حماية المكتسبة، وأيضا زيادة نمو هذه المصالح وبشكل مناسب مما يدفع إلى توفير آليات نجاح البنوك المندمجة [1].

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه شراء مصرف من مصرف آخر حيث يسمى المصرف المشتري بالمصرف الدامج والمصرف البائع بالمصرف المندمج، وهذا إما لتشابه المنتجات أو تشابه مراحل عمليات الإنتاج [2].

كما يعرف أيضا على أنه الحالة التي تدفع إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر من خلال مؤسسة مصرفية أخرى، حيث يتخلى البنك المندمج عن ترخيصها ليتخذ فيما بعد اسما جديدا، حيث تضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج [3].

كما يعرف أيضا على أنه العملية التي تتدخل من خلالها الحكومة أو من الجهات الرقابية والسلطات النقدية ،وهذا في حالة تعثر مصرف خوفا من انهياره، فتعمل تلك السلطات على إدماجه في مصرف آخر إذا كان القانون يسمح لها بذلك، وفي حالة ما إذا كان القانون لا يمنح السلطات حق إلزام البنوك بالاندماج بقرار إداري، فقد تنجح في تحقيقه من خلال التهديد

[1]- محسن أحمد الخضيري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 26.

[2]- محمود حسين الوادي، إسماعيل يونس ياسين، اقتصاديات الأعمال، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 283.

[3]- بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتحاد، مجلة شمال إفريقيا، ص 175.

بإغلاق المصرف المتعثر، مما يجره إلى قبول عرض قائم بشرائه أو الدخول في مفاوضات من أجل اندماجه مع مصرف آخر[1].

2- أشكال الاندماج البنكي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع

[1]- فوزية أحمد عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2006، ص 3.

والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

3- نظريات الاندماج:

هناك العديد من النظريات التي ساهمت في توضيح

أسباب القيام بالاندماجات من بينها:

- نظرية تعظيم القيمة: حيث تنظر هذه النظرية إلى الاندماج على أن سببه الأساسي هو تعظيم قيم البنك، حيث تقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام[1]:

أ- **نظرية الكفاءة:** حيث يتم التخطيط للاندماج وهذا بإحداث ما يسمى بالذوبان بين المؤسسات المندمجة من أجل توليد أرباح أكبر من أن تحققه مؤسسة منفصلة، إذ نجد ثلاثة أنماط للذوبان.

- الذوبان المالي: حيث تتمكن البنوك المندمجة من الحصول على رأسمال جديد.

- ذوبان العمليات: وهذا من خلال نقل البنوك وإدماج الخبرات مثل تقديم الخدمات وتكاملها وتبادل نتائج البحوث والتطوير.

- الذوبان الإداري: يكون ذلك إذا كان مديرو البنوك العارضة للاندماج يقومون بتطبيق أساليب إدارية أحسن من تلك التي تستهدف الاندماج.

[1]- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2010، العدد 7، ص ص 117-119.

ب- نظرية الاحتكار: حيث أن هذه النظرية تفرض تحقيق أرباح طائلة نتيجة السيطرة على السوق والتحكم في زمام الأمور، حيث أن البنوك المندمجة تستطيع أن تتحكم في السعر وكذا مستوى جودة الخدمات وهذا ما يساهم في الرفع من مستوى الإيرادات وكذا تخفيض التكاليف بشكل مناسب، كذلك البنوك المندمجة تتوفر على ميزة استغلال الفرص المتاحة وفقا لمصالحها.

ت- نظرية القيمة: أما عن هذه النظرية فهي ترى أن المديرين الذين يرغبون في اندماج بنوكهم مع بنوك أخرى لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة من أجل الاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين حيث أن تلك البنوك في حالة اندماجها ستزداد قيمتها السوقية.

- نظريات الكفاية: تتضمن هذه النظريات إلى اعتبار أن عمليات الاندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول الهامة جدا من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي اشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة، تشتمل هذه النظريات على ما يلي:

أ- نظرية الكفاية التفاضلية: حيث تعنى هذه النظرية إنه إذا كانت إدارة البنك -أ- تستحوذ على البنك -ب- ثم قاد بتوصيل مستوى كفاية البنك -أ- فإن الكفاية ترتفع من خلال الاندماج ويحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا حيث أنه سيرتفع مستوى الكفاية من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

ب- نظرية الإدارة الغير كفأة: تعتبر هذه النظرية على أن الإدارة الغير كفاة لا تؤدى المهام المنوطة منها بالرغم من الأهمية من ذلك، حيث يمكن لمجموعة إدارية أخرى أن تدير الأصول في نفس مجال النشاط وذلك لكفاءة أعلى، وإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيا للاندماج المتنوع، وتعتبر هذه النظرية أساس للاندماج بين البنوك ذات الأعمال الغير مترابطة ببعضها البعض.

ت- نظرية التعاون التشغيلي: ترى هذه النظرية أنه يمكن القيام بالتعاون التشغيلي وهذا من خلال عمليات الاندماج الأفقية أو الرأسية المتنوعة، حيث تعترض هذه النظرية اقتصاديات الحجم في الصناعة، حيث وقبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل عند مستويات لا يمكن أن يحقق وفرات الحجم الأساسية.

- **نظرية بناء السيطرة:** حيث أن الاندماج وفق لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من خلال المديرين من أجل تحطيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حمله الأسهم، وذلك لاعتبار أن قوة هؤلاء المديرين ترتبط ارتباطا وثيقا مع حجم الشركة ومعدل نموها.

- **نظرية المعلومات والإشارات:** إن أسهم الشركة المستهدفة من الاندماج تتوجه نحو إعادة التقييم للأعلى.

- **نظرية الإزعاج أو التعلق:** حيث تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يظهر حينما يوجد تباين بين كل من البائع والمشتري خلال الأزمات الاقتصادية إضافة إلى التباين في تقدير المخاطر الناتجة عن الأزمات الاقتصادية.

رابعا: خصائص الاندماج المصرفي:

يشتمل الاندماج المصرفي على مجموعة من الخصائص:

- ضرورة الاندماج إلى إنشاء المصرف الجديد والناتج عن اندماج مصرفين معا.
- يتمثل الاندماج المعرفي في ضم مصرفين أو أكثر ليؤسس مصرف جديد.
- الغرض من الاندماج هو السيطرة والاحتكار في مجال معني[1].

[1]- عبد الكريم شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ، الأردن، 2015، ص 104.

5- أهمية الاندماج المصرفي:

تتمثل أهمية الاندماج المصرفي من خلال كبر حجم البنك اقتصاديا، وهذا في تدعيم قدراته وهذا من خلال:

- إتاحة الفرصة للبنك المدمج فيه لإمكانية توسيع أسواق العملاء باختلاف أهدافهم الاستمارية.
- تحقيق عوائد وأرباح للمساهمين وتخفيف التكاليف التشغيلية.
- تعزيز القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية خبراتها من خلال التدريب المتخفي.
- استفاء المعايير الدولية للملاءة المالية.
- البعض من البنوك تستفيد من عملية الاندماج من خلال الاستفادة من القوانين الضريبية.
- إحداث تغييرات في فرق العمل واليسر إلى ذلك يكون من خلال التوسع في عملية الاندماج وزيادة مستويات التفاعل بين أعضاء
- الفرق[1].

6- شروط الاندماج المصرفي:

تتلخص شروط الاندماج المصرفي فيما يلي:

1 - أن تكون رغبة صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.

[1]- حسان دهش جلاب، كمال كاظم ظهر الحسين، إدارة التمكين والاندماج، ط 2، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2014، ص 131-132.

2 - ينبغي أن يوضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي بحيث تتضمن أعداد وتهيئة الفروق المواتية مع وضع خطة كفيلة بتنفيذ عملية الاندماج.

3 - ينبغي أن تتوفر الموارد المالية والبشرية التي تحتاجها عملية الاندماج المصرفي[1].

4 - يستلزم أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يمكن أن تصادف المصارف المندمجة حاليا أو مستقبلا.

5 - تحقيق التنسيق الفعال من وحدات المصارف المندمجة والقوانين والقرارات مع العمل على وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءات.

6 - ينبغي أن يخضع قرار الاندماج للدراسات الاقتصادية والمالية والتسويقية، والعمل على دراسة السوق المصرفي الذي تنشط فيه البنوك التي دخلت في عملية الاندماج مع العمل على معالجة أوجه الاختلالات القائمة بالفعل داخل البنوك التي ترغب في الاندماج[2].

7- مراحل الاندماج البنكي:

تعد عملية الدمج أو ضم مؤسسين بنكيين هي عملية معقدة ولكي يكون الاندماج ناجحا ينبغي أن تتحقق ثلاث مراحل وهي كالآتي:

– **مرحلة التخطيط:** والتي تتضمن مجموعة من الخطوات وهي:

-أ- خطة استراتيجية شاملة: والتي يتم فيها بناء خطة استراتيجية شاملة توضح الهدف والاتجاه وغالبا ما تكون فترة من 03 إلى 05 سنوات، حيث ينبغي أن تبدأ هذه الخطة بتقييم كل جوانب القوة والضعف للبنك في جميع المجالات.

[1]- خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 115-116.

[2]- محسن أحمد الخضري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص 81.

ب-**فريق الدمج:** حيث تم تنظيم فريق الدمج، والذي ينبغي أن يتكون من الموظفين الرئيسيين للبنك مثل أقسام الأقراض الشؤون المالية الموارد البشرية.

ج- **خطة الدمج أو الضم:** حيث تشتمل على الأعداد بالبيع الشكل المطلوب للصفقة، التصنيفات المالية، خطة التفاوض.

د- المعايير المرشحة: حيث أن البنك الذي يرغب في الشراء ينبغي أن يحدد معايير ما هو مطلوب، حيث أن هذه المعايير لا حصر لها.

هـ- **التعرف على المرشحين:** بعد المراجعة التامة للبيانات المالية يمكن التقليل من قائمة البنوك المرشحة حيث أن الاحتمالات يمكنها أن تحتل ويسهل الحصول على مزيد من التحليلات المفصلة.

و- **تحليل البنك المرشخ:** حيث ينبغي اختيار بنك مستهدف ويقوم البنك الدامج بإجراء تحليل لمختلف بياناته المالية.

– **مرحلة التفاوض والدراسة:** تشتمل بدورها على ثلاثة عناصر:

أ- **خطة التفاوض:** وهي معرفة كيفية الاتصال المبدئي مع البنك المستهدف.

ب- **الاتصال بالمرشح والمفاوضات الأولية:** حيث أن الاتصال بالبنك المستهدف يكون عادة مع الرئيس أو المدير، حيث توجد حالات يكون فيها الحامل الأكبر لعدد من الأسهم هو الملائم للاتصال الأول، وخلال المفاوضات الأولية بحيث المشتري والبائع أهدافهما بشكل عام.

ج- **خطاب النوايا:** حيث نتيجة عن المفاوضات الأولية نتائج إيجابية، إذ ينبغي إرسال خطاب نوايا من المشترى إلى البائع حيث يعد هذا الخطاب موافقة مبدئية على الضم.

- **مرحلة الإنهاء والتكامل:** وتتضمن ما يلي:

أ- الإنفاق النهائي: وهو المستند الرسمي المفصل الذي يمكن أن يحدد الشروط الواضحة والموجودة في الصفة فهو مستند قانوني معقد يجب إعداده ومراجعته من جانبي المستشار القانوني للمشترى والبائع.

ب- موافقة حمله الأسهم: يجب على حاملي الأسهم الموافقة على الصفقة.

ج- المراجعة النهائية: قد تزيد فترة المراجعات والموافقات على فترة تفوق الـ 06 أشهر.

د- إتمام الصفقة: بعد التحصل على جميع الموافقات الهامة يمكن إنهاء الصفقة.

هـ- التكامل: لقد باتت إدارة التكامل عنصرا هاما في عملية الدمج أو الضم وبدون التكامل قد يضيع الجهد السابق.

8- تأثير الاندماج البنكي على التنافسية والاستقرار المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

9- تجارب اندماج البنوك عالميًا

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور السادس

خوصصة البنوك

1- مفهوم خوصصة البنوك

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- دوافع الخوصصة في القطاع المصرفي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

3- آثار الخوصصة على الأداء المصرفي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

4- تجارب دولية في خوصصة البنوك

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور السابع

مقررات لجنة بازل

1- نظرة عامة على لجنة بازل

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- لمحة تاريخية حول لجنة بازل للرقابة الدولية:

تبعا لما عرفته الساحة البنكية الدولية من اختلالات لازمات متتالية وانهيارات للبنوك وذلك منذ القرن التاسع عشر، حيث أن الاهتمام بمعايير الرقابة البنكية وتوجدها لا يمكن اعتباره موضوعا حديثا عند مختلف الأنظمة البنكية، ولم يكن نتاج لأزمة الديون الخارجية للدول المناسبة خلال ثمانينات القرن العشرين كما يظن الكثير.

في منتصف القرن التاسع عشر عرفت الولايات المتحدة الأمريكية إصدار لقانون البنوك والذي يحدد الحد الأدنى لرأسمال كل بنك وهذا تبعا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها،ففي منتصف القرن العشرين تنامى اهتمام السلطات الرقابية من خلال وضع لنسب مالية تقليدية كحجم الودائع إلى رأسمال وحجم رأسمال إلى إجمال الأصول، لكن بعد ذلك فشلت هذه الطرق لإثبات فعاليتها وجدواها خاصة فيما يتعلق برغبة البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية خاصة البنوك الأمريكية واليابانية منها، وهذا ما دفع بالمصرفين في نيويورك وإلينوي سنة 1452 إلى العمل على البحث عن أسلوب مناسب من أجل تقدير كفاية رأسمال من خلال حجم قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأسمال[1].

يمكن اعتبار إلى أن مرحلة السبعينات والثمانينات للقرن الماضي على أنها أكثر الفترات التي تضمنت أحداث من شأنها أن تدفع لإنشاء لجنة بازل للرقابة الدولية، والتي أشارت إلى أن البنوك الكبيرة معنية هي أيضا بالتعثر أو الإفلاس والخروج من الساحة البنكية، ففي 1974 اهتز النظام البنكي الألماني بإفلاس بنك هيرسات والذي كانت له معاملات مالية ضخمة مع بنوك أخرى

[1]- بانقا عبد القادر عمر الحاج ونور الهدى محمدين حمد محمود وحسن عبد الله حمدا لنيل، تطبيق معيار كفاية رأسمال بازل II المكيف فقهيا وأثره على السلامة المصرفية، دار تطبيقية على ثلاثة مصارف سودانية، مجلة البحوث والعلوم الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012، ص 05.

أمريكية وأوروبية وتحميلها خسائر معتبرة كذلك عرفت الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس السنة إفلاس لبنك فرانكلين ناشيونال، والذي أدى إلى التأثير على استقرار النظام البنكي الأمريكي بشكل غير طبيعي وغير مسبوق.

فعلى الرغم من ما تتمتع به القرارات لجنة بازل الدولية من أنها لا تلزم الأنظمة البنكية الدولية غير انها دفعت الدول الصناعية الى الانصياع الى هذه القواعد إلى ان وصل الامر إلى أن هذه الأحكام أصبحت من القواعد والمعايير الدولية التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية، حيث اعتبرت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها COOKE والذي اعتبر فيما بعد رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت كفاية رأس المال بنسبة بال أو نسبة كوك[1].

تبعا لمجموعة التعديلات التي حدثت على مضمون معيار كفاية رأس المال من خلال مقررات لجنة بازل 01 سنة 1995، حيث في سنة 1997 أصدرت في هونغ كونغ المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة لاعتمادها كأساس لتقييم النظام القياسي لدى الأنظمة البنكية في العالم، حيث في سنة 1999 تولت لجنة بازل تحديد منهجية التطبيق الميداني لهذه المبادئ.

وبعدها جاءت لجنة بازل II في سنة 1999 من خلال توقيع الاتفاقية الثانية للجنة بازل وهذا من أجل تقويم بعض الاختلالات التي وجدت في الاتفاقية الأولى، حيث أن المخاطر للاتفاقية انحصرت عند خطر القرض فقط، أما لجنة بازل II فقد تعرضت إلى ثلاث مخاطر وهي خطر

[1]- بركات سارة، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة المخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضرن بسكرة، 2015، ص 98.

القرض، خطر السوق والخطر التشغيلي، حيث ساهمت هذه الاتفاقية بتغطية كبيرة للمخاطر البنكية[1].

لقد ركزت هذه الاتفاقية على ثلاث عناصر أساسية تمثلت المتطلبات الدنيا لرأس المال والمراجعة الرقابية وانضباط السوق ، حيث استمر إبداء حول مقررات هذه الاتفاقية لدى لجنة بازل بالتشارك مع مختلف الهيئات الدولية إلى حين سنة 2006.

من مخلفات لجنة بازل II هو تعرض الساحة البنكية إلى أزمة مالية 2007 والتي عرفت بالقطاع البنكي الدولي وجعلت مقررات لجنة بازل II ينتابها الشكوالريب في مدى قدرتها على المرونة مع واقع الأزمة المالية.

أمام ذلك فقد أصدرت لجنة بازل مبادئ إدارة مخاطر السيولة والرقابة السليمة في سبتمبر 2009 بالإضافة إلى إصدار اللجنة وثائق أخرى من أجل تعزيزالإطار العام لبازل 2 خاصة فيما يخص بمسائل التوريق والبنود خارج الميزانية، حيث أقرت معايير رأس المال والسيولة الجديدة في مؤتمر مجموعة العشرين 20 في سيول في نوفمبر 2010 ووافقت عليه في اجتماع لجنة بازل ديسمبر 2010 ويذكر معايير جديد عرفت ببازل 3 حيث تمثل حجر زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح المعرفي والتي تدخل حيز التطبيق مطلع 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019[2].

[1]- طهراوي اسماء، بن حبيب عبد بالرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل المعايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي لتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريس، السعودية، 2013، ص 72-73.

[2]- عبد الله إبراهيم مختار منصوري، الزهرة شريف عبد القادر بوزاديةن مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد البنوك الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، 2018، ص 288.

3- الأهداف الرئيسية للجنة بازل:

تشتمل لجنة بازل على مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1 - العمل على تقوية والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تزايد أزمة الديون الخارجية في الدول النامية نتيجة توسع البنوك الدولية.

2 - العمل على خلق آليات كفيلة بالتكيف مع التحولات المصرفية العالمية أهمها العولمة المالية.

3 - العمل على وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية ،وبالتالي إزالة الفروق لمتطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.

تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

4- بازل1 ،2 ،3

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

5- تأثير مقررات بازل على إدارة المخاطر والاستقرار المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

6- تحديات تطبيق مقررات بازل في الدول النامية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور الثامن

حوكمة البنوك

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

1- تعريف الحوكمة المصرفية:

يمكن تعريف الحوكمة في البنوك على انها التقنيات التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفيه وضع اهداف البنك والتشغيل وحمايه مصالح المساهمين واصحاب المصالح وهذا من خلال التزام بنظم والقوانين السائده مما يمكن من ضمان حمايه حقوق المودعين[1].

أيضا تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي على انها الطريقة التي يمكن من اداره شؤون البنك وهذا عن طريق الدور المنوط لكل من مجلس الإدارة والادارة العليا وهذا ما يؤثر في تحديد اهداف البنك مع حمايه حقوق المودعين ومراعاه حقوق المستفيدين ومع ذلك ازداد تعقيد في الجهاز مصرفي باتت عمليه مراقبه اداره المخاطر من قبل السلطة الرقابية ولهذا اصبح من الضروري سلامة الجهاز مصرفي تستلزم المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس اداره البنك.

يمكن القول ان الح وكمة المصرفيه هي عملية اداره الإدارة داخل البنك وهذا ما يعرف بتفعيل الدور الاشرافيوالرقابي في كل نشاطات البنك من اجل تجنب اي مشكل قد يؤدي الى خلل في نشاط البنك الامر الذي يؤدي الى غياب استقرار امكانيه حدوث ازمه او اصلاح الجهاز المصرفي[2].

[1] نورالدين بربار ،مطلوعة محاضرات في مقياس إستراتيجية المالية وحوكمة البنوك ،مطبوعة موجهة الى طلبة سنة ثانية ماستر جامعة إبن خلدون 2022.2023 ص44

[2] نورالدين بربار ،مرجع سبق ذكره ،ص 44

2- **اهميه الحوكمة الجيدة في البنوك:** يمكن تحديد اهميه الحوكمة الجيدة في البنوك من خلال مايلي:[1]

1 **تشكل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا أساسيا في تحسين الكفاءة** الاقتصاديه للبنوك حيث ان غيابها قد يؤدي الى نقص الكفاءة وحدوث مشاكل يمكن ان تؤدي الى انهيار البنك خاصه في حاله ضعف الاطار الرقابي الامر الذي يؤدي الى التاثير على الاستقرار اقتصادي والمالي.

2 -يمكن اعتبار الحوكمة المؤسسية على انها نظام يتم بمقتضاه رقابه وتوجيه العمليه التشغيليه للبنوك.

3 -يستلزم الحرص على الاعتراف على صعوبه الحصول على اعضاء المجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي او الاعضاء الذين يمكن ان يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على راس مال البنك حيث ان التطبيق الحوكمة بشكل جيد سيسمح بتجنب الخسائر محتمله للبنك نتيجه لسوء تقدير او تقييم حيث ان التقييم الحقيقي سيسمح باتخاذ اجراءات احترازيه تمنع من وقوع كوارث فعليه فانه من الضروري ان يتم الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جيد من خلال اختيار اعضاء مجلس الإدارة هذا الاخير يعتبر جزء من الحوكمة الجيده والفعالة التي تحافظ على البنك من اي اختلالات تنتج عن سوء التسيير . تفاديا للمخاطر الناجمة عن تعيين اعضاء مجلس الاداري يطلق عليهم شبه مستقلين لاعتبار انهم يخضعون بصف ة مباشره للجمعيه العامة وبالتالي يمنحون انطباع خاطئ بتبني على اساس توجهات المساهمين الامر الذي تحدث فيه مغالطات وهو بدوره يهدد البنوك بالافلاس ويهدد ايضا النظام المالي ككل وعلى هذا

[1] معراج عبد القادر هواري احمد عبد الحفيظ امجدال ، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية

فانه من الضروري تبني حوكمه مصرفيه جيده في وجود معايير واضحه في التعيين والاستقلاليه وبالاشراف مباشر من البنك المركزي.

3- محددات الحوكمة في القطاع البنكي:

يمكن تمييز محدده الحوكمة من خلال ما يلي :

1 محددات داخليه والتي ترتكز على القواعد التي من شانها ان تحدد طريقه في اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة والمديرين وهذا ما يؤدي الى تد ريج التعارض بين مصالح هذه الاطراف حيث تشتمدها يشتمل هذا النوع من محددات على ما يلي:

ا- المساهمون حمله الأسهم: حيث يلعب المساهمين دورا هاما في مراقبه اداء البنوك اعتبار انهم يوفرون راس مال الضروري وكذلك يملكون سلطه قويه حيث ان لهم صلاحيه التعيين او فصل مجلس الاداره .

ب - اصحاب المصالح: هم الاطراف الذين لديهم علاقه بالبنك وليس بالضرورة ان يكون من حمله اسهم مثل المودعين والزبائن والعمال الموظفين داخل البنك الموردين المساهمين الحاليين والمتوقعين.

ج- مجلس الإدارة: وضع استراتيجيات ووضع سياس ات التشغيل وتحمل مسؤوليه وتاكد من سلامه موقف البنك.

د- الاداره التنفيذية ينبغي ان تتوفر لديهم الكفاءة المطلوبين لإدارة البنك حيث ان عليهم ان يتعاملوا وفقا الأخلاقية المهنة.

هـ - المراجعين الداخليين هؤلاء لهم دور مهم في تقييم عمليه اداره المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنح حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقه التقارير المالية[1].

2 -**محددات خارجيه:** تتشكل هذه المحددات من الرقابة التي يمارسها اصحاب المصالح الخارجون على البنك وكذا الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة حيث يشكل هذا المصدر جميع عناصر البيئة الخارجية التي تؤثر على البنك و هذا من أجل تطبيق قواعد الحوكمة و التي تضم:

ا- التشريع والقوانين غالبا ما تؤثر هذه الاليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشاركون بصفه مباشره في عمليه الحوكمة من خلال كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.

ب-الجمهور: هم بدورهم لديهم دور جد مهم في تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي وذلك لان على المتعاملين في السوق تحمل ما عليه م من مسؤولي ات فيما يخص القرارات الخاصة بإستثماراتهم،وحتى يستطيعواجعل ذلك فينبغي توفر الشفافية و الإفصاح في كل المعلومات المالية نستطيع تقسيمهم الى:

- المودعين:يتمثل ذورهم في الرقابه على اداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حاله ما اذا راوا ان البنك اصبح يجازف بتحمل مخاطر كبيره

-شركات التصنيف والتقييم الائتماني : هي بدورها مؤسسات تساهم في دعم التزام في السوق إذ تقوم بالتاكيد من توفر المعلومات الضروريه كصغار المستثمرين ،الامر الذي يزيد من درجه الشفافيه في المعلومات الماليه ودعم حمايه المتعاملين في السوق[2]

[1] عباس حميد التميمي أليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المملوكة للدولة ص 14

[2] خليل بوسليم ،قياس أثر الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الإستثمارات الاجنبية ،أدلة ميدانية من البيئة الاردنية ،مجلة جامعة جازان ، السعودية ،2014،ص173

- وسائل الاعلام: تساعد على نشر المعلومات اللازمه ورفع كفاءه العنصر البشري ومراعاه مصالح الفاعلين الاخرين في السوق اضافه الى تاثيرهم على راس المال ، وذلك من اجل قيامها بممارسه ضغوطات على البنك تجبره على ذلك

4- الاطار العام لمبادئ الحوكمة البنوك الصادره عن لجنه بازل:

بناء على اهميه الجهاز المصرفي فقد حضي باهتمام كبير من قبل المنظمات الدوليه وفي مطلعها بنك التسويات الدوليه والذي يشرف على اصدار مقررات لجنة بازل ، والتي يمكن اعتبارها على انها الاطار الدعم للحفاظ على الجهاز البنكي وفي اطار تطبيق الحوكمة هناك مجموعه من المبادئ الاساسيه التي اصدرتها لجنه بازل وتتمثل في:[1]

1 - اهليه اعضاء م جلس الاداره وقدراتهم ومسؤوليتهم : ينبغي ان يتملك اعضاء مجلس الاداره الاهليه اللازمه لتولي المناصب عملهم وان يكونوا على علم وفهم واضح لدورهم في الحوكمة ، وايضا ان يكونوا قادرين على اداره اعمال البنك من مسؤوليات اعضاء مجلس اداره البنك، وضع استراتيجيات العمل والسياسه المناسبه لمج ابهة المخاطر كما ان لهم المسؤوليه الكامله عن سلامه الموقف المالي للبنك وادائه بالشكل الذي يضمن عدم تضارب المصالح وعليهم واجبات منها تعيين مديرين تنفيذيين

2 - دور المجلس الاداره في مراقبه الاهداف الاستراتيجيه للبنك وفيه:

يجب على مجلس الاداره الموافقه على الاهداف الاستراتيجيه للبنك ومراقبتها ، كما ينبغي عليه ضمان قيام الاداره العليا بتنفيذ سياسات فعاله البنك وتجنب حدوث بعض الممارسات التي من

[1] مرابط هيبة ،أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مباديء لجنة بازل ،دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010ص 42

شانها ان تقلل من جوده الحوكمة ومن بين الامثله الاقراض الداخلي للموظفين او اعضاء مجلس الاداره او المساهمين الذين لهم الاغلبيه او او اعطاء مزايا تفضيليه للاطراف ذات الصله من واجبات مجلس الاداره ،كذلك تشجيع الموظفين المسؤولين عن اعداد تقارير عن الممارسات الغير قانونيه او غير الاخلاقيه لاعضاء مجلس الاداره او لجنه مستقله دون خوف او تردد وذلك بتوفير الحمايه اللازمه لهم من اي عقوبات

3 - حدود المسؤوليه والمساءله : يستتزم على مجلس الاداره وضع وتنفيذ حدود واضحه للمسؤوليه والمساءله في البنك لكل من يعمل داخل البنك من مجلس الاداره ،إدارة عليا وعاملين بمفهوم اخر تحديد مهام ومسؤوليات كل موظف داخل البنك حتى يتمكن من القيام بعمليه المساءله عن النتائج المترتبه قصد تقديم المكافات في حاله النتائج الايجابيه وتحميل مسؤوليات في حاله الخروقات القانونيه

4 - ضمان الإشراف والمراقبه من قبل الاداره العليا : ينبغي على مجلس الاداره ان يضمن وجود مبادئ الاداره العليا تتماشى وسياسه الجمعيه العامه وان تتملك الاداره العليا للمهارات اللازمه لتسهيل الاعمال البنك اضافه الى تاسيس نظام رقابه داخليه لضمان ممارسه البنك لانشطته في هذا الاطار، فهنا ك اشراف مستمر على نشاطات البنك قصد السير وفق ما يحدده القانون

5 - وظائف مراقبي الحسابات والرقابه الداخليه من واجبات مجلس الاداره والاداره العليا للبنك هو تعزيز استقلاليه المدققين وضمان قيام المدققين الخارجيين بمهامهم طبقا للقوانين المطبقه والمعايير الممارسه المهنيه وتعهدهم بالحكم على فعاليه نظام الرقابه الداخليه وصحه القوائم والبيانات الماليه، كما انه على مجلس الاداره الاهتمام بوظيفه التدقيق والرقابه الفعاله الداخليه والخارجيه نتيجه لاهميتها و وفعاليتها في الحوكمة

6 - اجور ومكافات مجلس الاداره التنفيذيين : على مجلس الاداره ان يركز على ضمان سياسات الاجور والمكافات الخاصه بمجلس الاداره والاداره العليا والتي تتوافق مع ثقافه البنك واهدافه واستراتيجيه على المدى الطويل ،وكذلك تجنب اتباع سياسه تؤدي الى خلق حوافز للافراط في المجازفه

7 - شفافيه الحوكمة : تعتبر الشفافيه عنصر مهم في الحوكمة ، حيث ان توفرها يساعد المساهمين واصحاب المصالح والمشاركين الاخرين على مراقبه صحه وفعاليه اداء اداره البنك ،حيث يكون هذا الافصاح في الموقع الالكتروني ، للبنك وكذلك من خلال التقارير الدوريه والسنويه وهذا ضروري خاصه في حاله ما اذا كانت البنوك مسجله في البورصه وقد يشتمل الافصاح على معلومات عن البيانات الماليه البنك والمخاطر التي يتعرض لها وكل ما يتعلق بالمراجعه الداخليه والحوكمة كهيكل المجلس الاداره مؤهلات اعضائه هيكل الحوافز وسياسه الاجور

8 - معرفه الهيكل التشغيل البنك : يستلزم على اعضاء المجلس الاداره والاداره العليا فهم الهيكل الذي يتبع البنك لتنفيذ عملياتها والنظم والقوانين التي يعمل في اطارها ،لانه قد يحدث ان يواجه البنك مخاطر قانونيه بطريقه غير مباشره تؤدي الى تشويه سمعته، وهو ذلك في حاله ما اذا استغل احد العملاء انشطه البنك لتنفيذ اعمال مخالفه القانون

5- آليات حوكمة البنوك

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

6- الرقابه البنكيۃ المقررات اتفاقيۃ بازل:

من خلال هذه الإتفاقية إتجهت جهود لجنة بلزل 1 للرقابة البنكيۃ بشكل رئيسي للتنسيق بين الدول الأعضاء لإتفاق على حد ادنى لكفاي ة رأس المال البنوك وهذا في ظل العمل على تغطيه المخاطر البنكيۃ الائتمانيۃ.

من خلال ذلك كله تبين أن من بين ما يميز لجنة بلزل 1 هو الوصول الى اقتراح يقضي بكفايه الاموال الخاصه والذي اطلق عليهم معيار كوك والذي يدعو البنوك إلى الإلتزام بنسبه 8% كحد أدنى لنسبة أموالها الخاصة إلى الأصول المرجحة بأوزان حسب درجه مخاطرة الائتمان.

1 -أهداف مقررات إتفاقية بازل 1 للرقابة البنكية:

- العمل على ايجاد تقنيات تقضي بالتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية.

- تحسين الاساليب الفنية للرقابة على اعمال البنوك والعمل على تسهيل عمليه تداول المعلومات خلال مجال من المنافسة بين البنوك الدولية.[1]

2 -مرتكزات مقررات لجنه بازل للرقابة البنكية:

عملت لجنة بازل على وضع مجموعة من الأسس تعمل على توحيد المعايير الرقابية حيث إعتمدت على جملة من المرتكزات و هي كالأتي:

[1] بريش عبدالقادر سدرة انيسة ،فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مثررات لجنة بازل ،دراسة حالة البنوك الجزائرية ،مجلة المرسسة ،جامعة إبراهيم سلطان 2017 ص13

أ - تركيز الاهتمام على المخاطر الإئتمانية:

ركزت اللجنة على ضرورة الوقاية من مخاطر ذات الطبيعة الائتمانية على الرغم من وجود مخاطر بنكيه اخرى تستلزم الإهتمام حيث انه لم يتم مراعاتها على انها اشكال يمكن ان تهدد محيط النشاط البنكي على خلاف المخاطر السوقية مخاطر سعر الصرف والمخاطر التشغيلية.

ب - تحديد مكونات رأس مال البنوك:

بغيت احتساب معدل كفـايةِ رأس المال البنوك فق د وردت في مقر رات لجنة بازل مكونات رأس مال البنك بالشكل الأتي :

- **راس المال الأساسي**: بينت مقررات لجنة بازل أن رأس المال الأساسي للبنوك يمكن اعتباره كشريح ة أولى لرأسالمال و الاحتياطات المعلنة والارباح المحتجزه حيث ان الراسمال الاساسي يساوي راسمه الم الذي يتكون من رأس المال المدفوع زائد احتياطات معلنه زائد ارباح محتجزة حيث أن :

رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + إحتياطات معلنة + أرباح محتجزة

- **رأس المال التكميلي :**

يعتبر رأس مال التكميلي كشريحه ثانيه لرأس المال حيث يتكون من:

- احتياطات غير معلنه: وهي احتياطات غير قابله للظهور خلال نشر بيانات الحسابات الختاميه للهنك بالتحديد من خلال ح ساب الأرباح والخ سائر شريطه ان تكون مقبوله من السلطة الرقابيه.
- احتياطات اعاده تقييم الأصول: يمكن التعرف عليها من خلال تقييم المباني والاستثمارات في الاوراق الماليه بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية.
- مخصصات مكونه لمواجهه اي مخاطر عامه غير محدده:

وهي عباره عن احتياطات من اجل انهاء هبوط محد ود في قيمة الاصول مثل مخصص المخاطر العامة لتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

- القروض المساندة: هي قروض يمكن طرحها في شكل سندات محددات الاجل وهذا من خلال فتره لا تزيد اجلها عن خمس سنوات وهذا من خلال الخصم 20% من قيمتها سنويا .

ج - تصنيف دول العالم وفقا لمستوى المخاطر الائتمانية تتضمن مقررات لجنه بازل واحد للرقابة البنكية من اجل تصنيفها للدول العالم الى مجموعتين اساسيتين حيث اعتبر هذا التصنيف كقاعدة من اجل وضع نظام الاوزان الترجيحية لمخاطر الاصول لدى البنوك في كل مجموعه حيث تتضمن مجموعتين فرعيتين كالآتي:

المجموعة الأولى : وهي مجموعة الدول التي يوجد فيها مخاطر متدنية، حيث تضم مجموعتين فرعيتين :

- الدول الاعضاء في لجنه بازل بالإضافة الى سويسرا والمملكة العربية السعودية.

- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي استراليا النمسا فنلندا اليونان نيوزيلندا ايسلندا ايرلندا النرويج البرتغال السعودية وتركيا حيث تضم هذه المجموعة دول منظم ة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الذات ترتيبات خاصه مع صندوق النقد الدولي.

- **المجموعة الثانية:** وهي مجموعه الدول التي توجد فيها مخاطر عالية وتتضمن كل دول العالم التي لم يتم ذكرها في المجموعة الأولى.[1]

[1] اوصغير لويزة ،دراسة إتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها غبى البنوك التجارية ،دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة 2018ص 67

7- الرقابه البنكية لمقررات اتفاقيه بازل 2 :

تعتمد مقررات لجنه با زل للرقابه البنكية على ثلاث ركائز اساسيه والتي تتمثل فيما يلي : 1- المتطلبات الدنيا لراس المال :المتطلبات الدنيا لراس المال الرقابي هي الدعامة الاولى لاتفاقيه بازل 2 أي هي كمية راس المال التي ينبغي على البنوك تأمينها من اجل تغطيه مخاطر حيث انها ابقت على معدل كيفيه راس المال عند نسبة 8% من مجموع موجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

لقد احتفظت مقررات لجنه بازل2 بنفس البنود التي كانت موجوده من اجل احتساب قيمه راس المال البنوك اي حافظت على عدد الشرائح السابقه وهي:

- راس مال الاساسي راس مال المدفوع والاحتياطات والارباح المحتجزة.
- راس مال المساند الاحتياطات الغير معلنه واحتياطات اعاده تقييم.

القروض المساندة: هي عباره عن مجموعه القروض المقدمة في شكل سندات والتي تم تحديد اجالها بخمس سنوات.

واذا اعتبرت مقررات لجنه باز ل 2 قد ابقت على طريقه إحتساب بسط معدل كفاية رأس المال فهي قد أدخلت تغييرات جوهريه على مقامه من خلال ادراج المخاطر التشغيلية مع احداث تغييرات على اساليب قياس مخاطر الائتمان مع الابقاء على مخاطر السوق وهي كالاتي:

- رسملة المخاطر الائتمانية :بالإضافة الى الغاء التمييز بين مخاطر المقترضين على اساس العضوية او عدم العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية وتعويضها بمعيار النوعية حيث توجهت بازل نحو تطوير اساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنه مع ما كان سابقا اي في بازل1.

اذا تم تقديم تعديلات جذريه تمثلت في معاملات ترجيح المخاطر حيث ان الاوزان لم تعد تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض بل بناء على نوعيه القرض في حد ذاته.

- رسملة مخاطر السوق: لم يظهر اي تغيير في مقررارت لجنة بازل 2 فيما تعلق بمخاطر السوق و التي تتشكب من سعر الفائدة مخاطر الصرف مخاطر الاسواق الماليه حيث ساهمت هذه المقررات في امكانيه استخدام نماذجها الداخليه من اجل احتساب متطلبات راس المال اللازم لتغطيه المخاطر السوقية.
- رسمه المخاطر التشغيليه : تمكنت لجنه بازل من اعطاء وعاء اوسع المخاطر البنكية التي تستلزم متطلبات رأسمالية بنكيه لتغطيتها وهذا الاعتبار ان مخاطر التشغيليه هي اهم ابتكار لمقررات لجنه بازل 2 في معيار كفاية راس المال حيث تعد المخاطر التشغيلية هي مخاطر خساره ناتجه عن عدم كفاية او فشل العمليات والافراد[1] .

8- حوكمة البنوك في ظل الأزمات المالية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

[1] حاكم محسن ربيعي ،احمد عبد المحسن راضي ،حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة دار البازوري عمان 2011 ص59

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور التاسع

نظم المعلومات المصرفية

1- أهمية نظم المعلومات المصرفية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في البنوك

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

3- الأمن السيبراني في البنوك

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور العاشر

الصيرفة والبنوك الإلكترونية

1- مفهوم البنوك الإلكترونية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- التطورات الحديثة في الخدمات المصرفية الرقمية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

3- التحديات والمخاطر في الصيرفة الإلكترونية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور الحادي عشر

الشمول المالي

1- دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

3- دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

المحور الثاني عشر

الأزمات المالية والاستقرار المالي

1- أسباب الأزمات المالية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل

مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

2- دور البنوك في تعزيز الاستقرار المالي

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل

مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام

المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

3- سياسات الحد من الأزمات المالية

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

يُعد القطاع المصرفي ركنًا أساسيًا في البنية التحتية المالية لأي دولة، حيث يوفر أدوات تمويلية للقطاعات المختلفة، ويُمكّن الأفراد والمؤسسات من الحصول على الائتمان اللازم للتوسع

والاستثمار .ومع التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي، ظهرت تحديات جديدة أمام المصارف؛ من أهمها المنافسة العالمية، المخاطر السيبرانية، ومتطلبات الامتثال لمعايير دولية مثل مقررات لجنة بازل .كل ذلك يتطلب حوكمة رشيدة وتوظيفًا فعالًا للابتكار المالي، لضمان تحقيق الاستقرار والاستدامة.

الخاتمة والتوصيات

يتضح مما سبق أن الاقتصاد البنكي المعمق يشمل حزمة واسعة من المفاهيم والإجراءات التنظيمية التي يتعين على المصارف والبنوك المركزية إتقانها لضمان الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية .إن التحديات التي تطرحها العولمة المالية تتطلب تبني سياسات وإصلاحات مستمرة، مع مراعاة تجارب الدول المختلفة ومقررات الهيئات الرقابية الدولية.

توصيات عامة:

-1العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية للمصارف بما يحقق التحول الرقمي الآمن.

-2تعزيز سياسات الشمول المالي لضمان وصول الخدمات المصرفية إلى الشرائح كافة.

-3تعزيز تطبيق حوكمة رشيدة تضمن الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي.

-4الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجالات الاندماج البنكي والتحرير المالي.

-5تكثيف التعاون بين البنوك المركزية لتبادل الخبرات وتوحيد المقاربات الرقابية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1. أسامة محمد الفولي، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية.

2. بشير فريد، الأمين عبد الوهاب، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مركز المعرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية، 2008.

3. توفيق بن الشيخ، محاضرات في الاقتصاد المعرفي المعمق، جامعة لاهاي، 1945.

4. جليس رفيع، دور التحرر المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية.

5. حاكم محسن ربيعي ،احمد عبد المحسن راضي ،حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة دار البازوري عمان 2011 .

6. حسان دهش جلاب، كمال كاظم ظهر الحسين، إدارة التمكين والاندماج، ط 2، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2014.

7. خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

8. رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.

9. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

10. صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2003.

11. عباس حميد التميمي أليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المملوكة للدولة .

12. عبد الكريم شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ، الأردن، 2015.

13. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك.

14. فلاح حسن الحسين، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، بيروت، ط2، 2003.

15. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، لبنان، 1993.

16. محسن أحمد الخضري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.

17. محسن أحمد الخضيري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، مصر، 2007.

18. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرة، 2005.

19. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية –البورصات والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

20. محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.

21. محمود حسين الوادي، إسماعيل يونس ياسين، اقتصاديات الأعمال، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

22. النشرة الدورية لبنك مصر السنة الثالثة، العدد الأول 2000.

23. يخرز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ- الأطروحات:

1. اوصغير لويزة ،دراسة إتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها غبى البنوك التجارية ،دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة 2018.

ب- الرسائل:

1. فوزية أحمد عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2006.

ج- مذكرات الماستر:

1. مرابط هيبة ،أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مباديء لجنة بازل ،دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010.

ثالثا: المقالات العلمية والمؤتمرات:

1. بانقا عبد القادر عمر الحاج ونور الهدى محمدين حمد محمود وحسن عبد الله حمدا لنيل، تطبيق معيار كفاية رأسمال بازل II المكيف فقهيا وأثره على السلامة المصرفية، دار تطبيقية على ثلاثة مصارف سودانية، مجلة البحوث والعلوم الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012.

2. بركات سارة، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة المخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضرن بسكرة، 2015.

3. بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتحاد، مجلة شمال إفريقيا.

4. بريش عبدالقادر سدرة انيسة ،فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مثررات لجنة بازل ،دراسة حالة البنوك الجزائرية ،مجلة المرسسة ،جامعة إبراهيم سلطان 2017 .

5. خليل بوسليم ،قياس أثر الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الإستثمارات الاجنبية ،أدلة ميدانية من البيئة الاردنية ،مجلة جامعة جازان ، السعودية ،2014.

6. صلاح أبو النسر، دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات.

7. طهراوي اسماء، بن حبيب عبد بالرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل المعايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي لتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريس، السعودية، 2013.

8. عبد الله إبراهيم مختار منصوري، الزهرة شريف عبد القادر بوزاديةن مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد البنوك الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، 2018.

9. محمد أمين بربري، محمد طرشي، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008.

رابعا: المطبوعات الجامعية:

1. نورالدين بربار،مطلوعة محاضرات في مقياس إستراتيجية المالية وحوكمة البنوك ،مطبوعة موجهة الى طلبة سنة ثانية ماستر جامعة إبن خلدون 2022.2023 .

2. سحنون خالد، مطبوعة بيداغوجية في مادة مدخل إلى إدارة البنوك موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022-2023.

3. مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2010، العدد 7.

خامسا: التقارير

البنك الدولي .(2022) تقرير الاستقرار المالي.

1. Basel Committee on Banking Supervision (2022). Basel III: Finalizing Post-Crisis Reforms.
2. Mishkin, F. (2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets.
3. Pearson.Levine, R. (2021). Bank Mergers and Financial Stability. Journal of Banking & Finance.
4. OECD (2021). Corporate Governance in Banking.
5. Reinhart, C. & Rogoff, K. (2018). This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly. Princeton University Press.